

إضاءة وضاءة 12

صلة الأرحام بين المعنى الأصيل والمفهوم السائد ومحددات التقية

إعداد وصياغة تحليلية: أمين ملايشه

التاريخ: 26 / 12 / 2025

تمهيد: بين النص والتحريف

للأسف الشديد، تعرّضت بعض النصوص الدينية عبر الزمن لأشكال مختلفة من التحريف؛ بعضها حصل دون قصد، إمّا بسبب الترجمة، أو النقل، أو اختلاف البيئات والثقافات، وبعضها كان مقصوداً لخدمة مصالح أو توجهات معينة، وبعضها لم يُحرّف في نصّه أصلاً، لكن حُرّف في فهمه وتفسيره، وهو أخطر أنواع التحريف، لأنه يغيّر المعنى مع بقاء النص كما هو.

وهنا لا أتحدّث عن دينٍ بعينه، بل عن النصّ الديني بشكل عام، أيّ كان مصدره، وكيف يمكن أن يتعرّض للتحريف نصّاً أو فهماً عبر الزمن.

الداستير: الإلهي والبشري

الإسلام، وكل الأديان والكتب السماوية، هي في جوهرها دساتير إلهية. وعلى هذا القياس، دساتير الدول الحديثة لم تُخلق من فراغ، بل تشكّلت أساساً من ثقافات وأعراف دينية متجذّرة، تراكمت عبر حضارات وممالك سابقة، ثم أُضيف إليها ما أفرزته التجربة الإنسانية عبر الزمن.

مفهوم الصواب والخطأ، وأسس القوانين، لم يكن يوماً اختراعاً حديثاً؛ بل هو امتداد لتراث أخلاقي وديني قديم، أُعيدت صياغته بما يناسب العالم المعاصر، مع إدخال قوانين تنظيمية فرضتها ظروف وبيئات جديدة. فلا يوجد دستور في العالم يشرّع السرقة أو الكذب.

ومع ذلك، يجب إدراك أن الدساتير البشرية من صنع الإنسان، وفي تفاصيلها — لا في أصلها — مساحات صُممت لتُخرق عند الحاجة، أحياناً بلا حسيب ولا رقيب، حتى وإن كان أساسها ثقافياً أو دينياً. لذلك تخضع الدساتير البشرية دائماً لـ تعديلات حسب المتطلبات والظروف المتغيرة.

أما دستور الله المتمثل في كتبه، فهو غير قابل للتعديل، وغير قابل لما يسمى بعلم الناسخ و المنسوخ، لأنه دستور عام صالح لكل العصور، بشرط أن يفهم فهمًا صحيحًا وألا يُحرّف عن مقصده.

الفطرة والتجربة

والتجربة الإنسانية، حين تبلغ النفس حالة اتزان حقيقي في أبعادها الثلاثة: الجسد، والعقل، والروح، بحيث يكون كل بُعد منها سليماً قائماً بذاته دون خلل أو تطغية على الآخر، تتحوّل هذه التجربة إلى شهادة داخلية قاطعة.

عندها تعود الفطرة إلى صفائها الأول، ويصبح ما يعيشه الإنسان ويختبره بنفسه أبلغ من أي جدل، وأقوى برهان. حتى أمام أكثر الناس تشكيكاً، لأن الاتزان يولد وضوحاً لا يحتاج إلى إقناع خارجي.

القوانين النازمة للعلاقات الإنسانية

ودستور ربّنا، بطبيعته، وضع للإنسان قوانين نازمة لمساره في الحياة؛ من سار عليها وصل وأفلح، ومن انحرف عنها تاه وتعرّش، لا كعقوبة اعتبارية، بل كنتيجة حتمية للخروج عن نظام وُضع. لسلامة الإنسان نفسه.

ومن بين هذه القوانين، وضع دستور ربّنا نظاماً دقيقاً تضبط علاقة الإنسان بغيره من البشر، وهي قوانين كثيرة ومتداخلة، تمسّ تفاصيل الحياة اليومية بشكل مباشر. وفي هذا المقال، سنأخذ منها نماذج محددة، نعرضها بصورة خفيفة وسلسلة، لنفهم كيف تُنظّم علاقة الإنسان ببعض الأشخاص الذين تجمعه بهم صلة أو ارتباط، بشكل أو بآخر، دون تعقيد أو تحميل زائد.

تعريف الرّحم وأصل العلاقة

الرّحم، في أصله، هو موضع تكون الجنين وحمله، المكان الذي تبدأ فيه الحياة الإنسانية، ومعناه العام يتجاوز الجسد ليعبر عن الأصل المشترك، والاحتواء، والرعاية الأولى التي خرج منها الإنسان إلى الوجود.

وأكبر صلة رّحم بين شخصين هي الصلة التي تجمعها خروجهما من رحم واحد، وهي الرابطة التي تجمع الإخوة والأخوات، وهذا هو المعنى الأصيل عندما يُقصد بلفظ صلة الرحم. وهنا لا بدّ من التحديد بوضوح: المقصود بصلة الرحم ابتداءً هو صلة الإخوة ببعضهم، لأنهم خرجوا من رحم واحد، وهي أقرب درجات الرحم وأشدّها اتصالاً.

ومن هذه الصلة المركزية تنفرّع باقي العلاقات الأسرية؛ فصلة الأعمام والعَمَّات، والأخوال والخالات، وكل الروابط العائلية الأخرى، إنما تتشابه وتُربط أصلاً عبر صلة الإخوة هذه، فهي النواة التي تنتظم حولها بقية صلات الرحم، ويُفهم من خلالها ترتيب الحقوق وتداخلها.

أما صلة الوالدين والمتمثلة ببرهما، فهي الأصل الذي تفرّعت عنه باقي صلات الرحم، وأقوى الروابط الإنسانية وأثبتها، لأن منها بدأ الوجود وتكوّنت كلّ الصلات اللاحقة. وهم الأساس الذي قامت عليه هذه الصلة كلّها، فمنهما نشأت، وإليهما تعود، وبوجودهما اكتسبت باقي روابط الرحم معناها وامتدادها.

وتدخل في هذا الإطار علاقات كثيرة تنشأ بين الناس بحكم الحياة والمعاشرة والارتباط الاجتماعي، وتبقى أعلى هذه الروابط وأوسعها أثراً علاقة الأخوة في الإيمان، لأنها تتجاوز الدم والمكان، وتؤسّس لارتباط قيمي جامع.

ذوو القربى وبقية العلاقات

وهنا لا بدّ من التفريق بين المقصد الشرعي الأصل لمعنى ذوي القربى، وبين المفهوم المجتمعي السائد لكلمة أقارب أو قرايب بالعامية.

فذو القربى هو كل شخص مؤمن تقوم بينك وبينه علاقة قرب حقيقي، سواء وجدت صلة دم أم لم توجد، ويكون هذا القرب ناتجاً عن ظرفٍ معيّن؛ كالجيرة، أو البيئة المشتركة، أو إطار اجتماعي أو جماعي تعيش ضمنه. هذا القرب هو قرب إنساني وواقعي، ويترتّب عليه مسؤولية أخلاقية بحكم المعاشية والاحتكاك.

ومن هنا نفهم معنى الجار ذي القربى والجار الجنب الأبعد، وينسحب هذا الفهم كذلك على علاقات الدم نفسها. فهناك مثلاً خال يُعدّ من ذوي القربى بحكم القرب المكاني أو الزماني أو الظرفي، وخال آخر لا يُعدّ من ذوي القربى بسبب البعد المكاني أو الزماني أو اختلاف الظروف، وإنما يُعدّ من العشيرة، وتبقى صلته واجبة بحكم صلة الرحم من جهة الأم.

وكذلك الأمر بالعكس؛ فصلة الخال بابن أخته واجبة بحكم صلة الرحم مع أخته، لا بحكم القرب الظرفي فقط.

وذو القربى، بهذا المعنى، هو كل مؤمن تقوم بينك وبينه علاقة قرب حقيقي، سواء كان هذا القرب بصلة دم أو من دونها. فالأخ أو الأخت، إذا لم يكن بينهما قرب فعلي أو اختلاط معيشي بسبب بُعد مكاني أو ظرفي، يبقون رَحِمًا لا ذوي قربى. أمّا إذا كانوا متقاربين في السكن، أو التواصل، أو تفاصيل الحياة اليومية، فهنا تجتمع صلة الرحم مع صلة ذي القربى، ويضاف إليهما حقّ الأخوة في الإيمان، فتتعاظم الحقوق، ولا تبقى حقاً واحداً، بل حقوقاً متراكبة.

فالخالة مثلاً، برّها من برّ الوالدين، لأنها متفرّعة من نفس الرحم الذي جاءت منه الأم. فإن كانت قريبة في التواصل والمعاشرة، دخلت فوق ذلك في ذوي القربى، فتتراكم الحقوق. وإن كانت بعيدة لا تواصل فيها، يبقى لها حقّ ثابت على ابن أختها من باب برّ الأم بحكم الرحم، وهذا حقّ متبادل؛ فلابن الأخت على خالته حقّ كذلك، نابع من حقّ أختها عليها.

والعمّ كذلك؛ برّه من برّ الأب لأنه متفرّع من نفس الرحم. فإن كان قريباً في السكن أو التواصل، دخل إضافةً إلى ذلك في ذوي القربى، فتتعدّد الحقوق.

وإن كان بعيداً لا تواصل معه بحكم بعد مكاني أو ظرفي، يبقى له حق ثابت من برّ الأب بحكم الرحم، كما أن لابن الأخ حقاً على عمّه من باب صلة أخوته بأبيه.

صلة الرحم الأساسية

وهناك علاقات متشعبة ومتداخلة، لا يتسع المجال للخوض فيها ضمن هذا المقال. لذلك سنحصر الحديث هنا في صلة الرّحم الأساسية، تلك التي تُسمّى صلة رحم قبل أن تُوصف بذوي القربى. أو بأي توصيف آخر، وهي علاقة الإخوة والاخوات ببعضهم.

طبيعة العلاقة وحدودها

بعد هذا التوضيح، يبرز السؤال الطبيعي:

ما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وما هي محدداتها؟ وهل يجوز قطع الرّحم؟

صلة الرّحم علاقة أصيلة قائمة بذاتها، لها حدودها ومسؤولياتها، وليست علاقة عاطفية مطلقة ولا ارتباطاً بلا ضوابط. هي علاقة تُبنى على القرب، والتواصل، وعدم الإيذاء، وتُدار بميزان الحكمة. والأصل فيها الوصل لا القطع، لكن الوصل لا يعني إلغاء النفس أو تحمّل الأذى.

الأولوية في البرّ

يجب أن نفهم أن علاقة الرّحم في جوهرها لا تختلف عن علاقة أي مؤمن بمؤمن آخر من حيث القيم والأخلاق، لكن

الاختلاف الحقيقي هو في درجة الأولوية.

فأولى الناس بالبرّ، ما دام صالحاً، هو الرّحم بعد العلاقة الأبوية؛ ولا يسبق الرّحم أحد في الاستحقاق.

فلا يجوز أن تُقدم مساعدة الجار أو غيره على مساعدة أحد الأرحام إن كانوا بحاجة.

البناء منذ الصغر

وطبعًا، حين تُفهم هذه العلاقة منذ الصَّغر فهماً سليماً — ومن شبَّ على شيء شاب عليه — فإنها تنمو وتكبر بصورة صحيّة، وتُسهم في تكوين أسرة سليمة، وهي اللبنة الأولى للمجتمع، وأساس بناء الأمة الإسلامية. أمّا إذا شوّه هذا الفهم أو غاب من الأصل، فإن النتيجة تكون العكس تماماً.

حقوق الإخوة

من حقوق الإخوة على بعضهم:

الاحترام، وحفظ الكرامة، وعدم الإيذاء قولاً أو فعلاً، والصدق، وحسن الظن، والنصيحة الصادقة، والستر لا الفضيحة، والدعم المعنوي والمادي عند الحاجة، والمساندة في الشدائد، والتغاضي عن الزلات، وعدم تصيّد الأخطاء، وعدم استحضار الماضي، والعدل في المعاملة، وتجنّب الظلم، وحفظ الأسرار، والتواصل وعدم القطيعة، وتقديم مصلحة الأسرة على الأثانية، والدعاء لبعضهم في الغيب، والحرص على بقاء الودّ رغم الخلاف، والتسامح، وتحمل المسؤولية المشتركة، وغيرها.

المحرّمات بين الإخوة

ومن المحرّمات بين الإخوة:

الظلم، والاعتداء، والإيذاء الجسدي أو النفسي، والسبّ والشتم، والتحقير، والسخرية، والغيبة، والنميمة، وكشف الأسرار، والخيانة، وأكل الحقوق، والطمع، والحسد، والغلّ، والقطيعة المتعمّدة، وإشعال الفتن، والتحريض، والكذب، والتدليس، واستغلال الضعف، والتلاعب بالمشاعر، والتفضيل الجائر، وإثارة العداوات، وتدمير الروابط الأسرية، وغيرها.

هل يجوز قطع الرحم؟

وبعد هذا الشرح المبسّط لطبيعة صلة الرّحم، وحدودها، وحقوقها، وما يترتّب عليها من واجبات ومحظورات، يبرز السؤال الذي يفرض نفسه تلقائيًا: هل يجوز قطع الرّحم؟

للإجابة على هذا السؤال، لا بدّ من العودة إلى نقطة أساسية أُشير إليها في بداية المقال، وهي أن بعض النصوص والمفاهيم تعرّضت عبر الزمن لتحريف مقصود وغير مقصود. فقد فُهمت معاني معيّنة في زمنٍ محدّد ضمن سياقٍ خاص، ثم أُسيء إسقاطها وتم فهمها خارج سياقها الأصلي في زمننا الحالي. ومن هنا نشأت مغالطات لفظية، يُؤخذ فيها اللفظ مجرّداً عن مقصده الحقيقي، ومثال على ذلك ما يتداول تحت عنوان: ما يجوز من الكذب، في حين أن الكذب في حقيقته لا يجوز أصلاً.

فلو كنت في حالة حرب، وطرق بابك جنود معادون يسألون عن ابنك وهو موجود، فقلت لهم إنه غير موجود، فأنت في هذه الحالة لم تكذب، بل اتقيت شرهم. هذا الفعل لا يُعدّ كذباً، بل تقيّة. لكن للتقيّة محدّدات واضحة، كما أن للكذب محدّدات، والكذب لا يُباح على الإطلاق. وفي مثل هذا المثال، لا يُسمّى الفعل كذباً أصلاً.

وهنا يبرز السؤال الجوهرى: كيف نُحدّد متى يجوز هذا التصرف ومتى لا يجوز؟ وكيف نميّز بين ما هو تقيّة مشروعة، وما هو كذب محرّم، دون خلط أو تمييع للمفاهيم؟

وبالقياس على ذلك، نجد أن هناك مغالطة شائعة في فهم صلة الرّحم، وهي حصرها في علاقة الذكر تجاه الرّحم الأنثى، بينما العلاقة في حقيقتها ليست كذلك. صلة الرّحم هي علاقة متبادلة بين جميع الإخوة، بغضّ النظر عن الجنس.

فقد تكون الأنثى في بعض المجتمعات مصدر دعم معنوي واجتماعي لأخيها، وقد يكون الذكر مصدر حماية أو دعم مادي، وقد يقدم الكبير للصغير رعاية وخبرة، ويقدم الصغير للكبير احتراماً وتقديراً. العلاقة تتشكّل بحسب القدرة، وبحسب البيئة، وبحسب الظروف.

الخير له أوجه كثيرة، لكن الأصل فيه أنه متبادل، لا اتجاه واحد، ولا يُختزل في كونه من ذكر إلى أنثى أو العكس.

نعود الآن إلى سؤالنا الأساسي: هل يجوز قطع الرّحم؟

كما أن الكذب لا يجوز أصلاً، كذلك قطع الرّحم لا يجوز أبداً. لكن الإشكال يقع حين يُساء فهم الواقع وتُخلط المفاهيم.

فلو أن أختاً — على سبيل المثال — أدت أختها أدنى متكرراً، وبعد استنفاد كل الحلول الممكنة اضطرّت إلى الابتعاد، يسارع المجتمع إلى وصفه بأنه قاطع رحم. والحقيقة أنه لم يقطع الرّحم؛ بل القاطع الحقيقي هو من بدأ بالإيذاء وأصرّ عليه وفي هذا المثال تكون الأخت هي القاطعة للرحم. فالقطع ليس في الابتعاد لداء الضرر، بل في الإيذاء المستمر الذي يهدم أصل العلاقة ويجعل الوصل مستحيلاً.

وكذلك الأمر إن كان أخٌ صغير ابتعد عن أخٍ كبير مؤدّب، أو كبير ابتعد عن صغير مؤدّب؛ فالقاطع الحقيقي هو من كان سبب الأذى، لا من أغلق الباب دفعاً للضرر.

وهنا نصل إلى السؤال الجوهرى ذاته، تماماً كما في مثال الكذب والتقيّة: متى يجوز للإنسان أن يبتعد؟ ومتى يحقّ له أن يُغلق بابه؟

الابتعاد في هذه الحالات ليس قطعاً، بل توقفاً مؤقتاً مشروطاً بالإصلاح. ويُصبح إغلاق الباب مشروعاً عندما تستنفد فرص الإصلاح، ويثبت أن الوصل لا يزيد إلا أذى، وأن القرب يهدم ولا يبني. عندها يكون البُعد حفظاً للنفس لا قطيعة للرحم، ويكون الطرف الآخر المؤذي هو القاطع للرحم بسبب أفعاله المشينة، وفي هذه الحالة يستحب البعد إلى أن تتغيّر الظروف ويعود باب الإصلاح ممكناً.

ومن هنا تبرز أهمية الوعي الذي يفرّق بين الفعل وردة الفعل. فالإحسان بالوالدين أصل ثابت، لكن هذا الأصل لا يُلغى حدود العقل والمقصد؛ ولذلك جاء التوجيه واضحاً: وإن جاهدك أبوك على ما يخرب دينك أو يفسد مسارك فلا تُطعهما.

عدم الطاعة هنا ردّ فعل مشروع، لا عقوق، ولا خروج عن الإحسان.

ويتجلى هذا الفهم في نموذج عملي واضح؛ إبراهيم عليه السلام استغفر لأبيه من باب الرحمة والأمل بالإصلاح، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه. لم يكن ذلك قطيعة هوى، بل موقفاً قائماً على المقصد، حين سقط شرط الإصلاح

ومن هنا نفهم أن الميزان الحقيقي للبعد عن الرحم المفسد وتقويته أو استخدام حق التقية هو ميزان مقاصد الشريعة؛ وهي مقاصد شاملة في كل دين، وفي مقدمتها حفظ النفس بكل أبعادها: الجسد، والعقل، والروح، ثم حفظ الدين، وحفظ المال.

فإذا كانت العلاقة — مهما كانت صلتها — ستؤدي إلى خلل نفسي عميق، أو فساد في الدين، أو تدمير في المال. ينعكس على حياة الإنسان، فهنا يصبح البعد واجباً، ويكون رد فعل مقصدياً لا قطيعة.

ولا يعني كون العلاقة علاقة رحم أن لا حدود ولا مساءلة؛ فمن أمن العقوبة أساء الأدب. العفو والمسامحة مراتب عالية، وقد تقترب من الوجوب حين يكون واضحاً أنها تصلح وتعيد الأمور لمسارها الصحيح. أمّا إذا تكرّر العفو مرة بعد مرة، ولم ينتج عنه إلا مزيد من الخراب، فهنا يكون الرف المفسد هو القاطع للرحم، وهنا يصل الإنسان المتضرر إلى وجوب البعد، لا انتقاماً ولا تأييداً للقطيعة، بل حفظاً للنفس، وصوناً للدين، وحمايةً للحياة.

فحفظ النفس هو الأولي؛ لأن الإنسان إذا لم تحفظ نفسه أولاً — بجوانبها: الجسد، والعقل، والروح — فلن يكون قادراً أصلاً على حفظ دينه، ولا ماله، ولا أي مقصد آخر. فالنفس السليمة هي الوعاء الذي تُصان به باقي المقاصد، ويخربها ينهار كل ما بعدها.

و بالعودة للفرق بين الكذب والتقية اذا كان عدم استخدام حق التقية سيؤدي إلى تدمير النفس، فهنا لا تكون دعوة للكذب، بل تحديداً صارماً لمعيار استثنائي خطير ونادر الاستخدام. لذلك على الإنسان أن يسأل نفسه بصدق: هل هذا التصرف سيؤدي إلى خير حقيقي أم إلى شر حقيقي؟ والخير والشر هنا بمعناهما المطلق، لا كغرض شخصي أو مصلحة آنية.

وبنفس الميزان يُقاس أمر البعد عن رحم مؤدٍ: هل هذا البعد سيقود إلى إصلاح وبناء وحفظ للنفس، أم إلى فساد أكبر؟ فالإنسان على نفسه بصيرة، ولو حاول أن يلقي المعاذير، وهو الأدرى بنيته ومقصده ونتيجة فعله.

ونستنتج مما سبق أن الكذب لا يجوز، كما أن قطع الرحم لا يجوز، وهذا أصل ثابت لا خلاف عليه. لكن في حالات نادرة قد تكون الصورة مختلفة؛ فيكون من يوصف بأنه قاطع بمقطوع، ومن يُتهم بالكذب بمتق، لا تبديلاً للأحكام بل تمييزاً للمقاصد.

فإذا عجز الإنسان عن التمييز، أو التبس عليه الأمر، وجب عليه أن يرجع إلى دائرة إفتاء موثوقة، تبين له: هل ما قام به تقية مشروعة، أم كذب محرّم؟ وهل هو قاطع رحم، أم متضرر اضطرّ إلى البعد؟ ونحن هنا نوّك بوضوح: الكذب صفة مذمومة، وقطع الرحم خطيئة، لكن كان لا بدّ من التنويه إلى جزئية دقيقة ومحدودة، يُساء فهمها كثيراً، ويبنى عليها ظلم في الحكم على الناس

مقاصد الشريعة والميزان الحقيقي

الميزان الحقيقي هو مقاصد الشريعة، وفي مقدّماتها حفظ النفس: الجسد، والعقل، والروح، ثم حفظ الدين والمال. وإذا كانت العلاقة ستؤدّي إلى خراب النفس أو الدين أو المال، يصبح البُعد ضرورة لا قطيعة.

في هذا المقال التحليلي تبين لنا أن الكذب لا يجوز أصلاً، ولا يوجد ما يُسمّى ما يجوز من الكذب، وما قد يشبه ذلك. في بعض الحالات إنما هو تقيّة بضوابطها، لا كذباً. وكذلك قطع الأرحام لا يجوز، ولا يوجد عنوان اسمه متى يجوز قطع الأرحام؛ فالطرف المؤذي، بغض النظر عن جنسه، هو القاطع الحقيقي للرحم، حتى لو كان المتضرّر هو من ابتعد دفعاً للأذى.

الخاتمة

في الختام، يتبين أن العلاقات الإنسانية في دستور ربّنا ليست عناوين جامدة، بل منظومة أخلاقية تقوم على المقاصد، والعدل، وحفظ النفس. صلة الرّحم ليست شعاراً، ولا أداة لإدامة الأذى، بل مسؤولية تُدار بالحكمة. وحين يُفهم النص فهمًا سليماً، يعود الميزان إلى موضعه الصحيح، وتستقيم العلاقات، وتبقى القيم حيّة وفاعلة في واقع الإنسان.